الفقر متعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق

م. د. حمدية شاكر مسلم لايدامي
جامعة بغداد /كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستخلص

ان مشكلة الفقر والحرمان تشكل مأساة انسانية واستمرارها قد يهدد الانجازات السياسية التي توصلت لها الدولة. وفي العراق بوجه خاص وعلى الرغم من انه يعد من البلدان الغنية جدا لوجود ثروات اقتصادية هائلة الا ان مؤشرات الفقر مازالت مرتفعة. كما وان العامل الرئيس في هبوط مستوى المعيشة يعود الى ضعف الاداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة والمتمثلة بالماء والكهرباء والصرف الصحي.وقد تم تناول دليل التنمية البشري والذي يعبر عن الانجازات التي يمكن للدولة ان تحققها سواء على المستوى المادي او على المستوى البشري،وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها. وتتضمن اهم المؤشرات المستخدمة لقياس مؤشرات الحرمان النهائي (الفقر متعدد الابعاد منها الصحة والتعليم والسكن والبنى التحتية)،وقد توصلت الدراسة اي الابعاد اكثر تاثيراً بالفقر واين يتركز في المحافظات وواقع الفقر للاسرة العراقية في ظل الخدمات المقدمة من الدولة. كما ويتطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة من الحكومة ان تمارس ادواراً جديدة تتمثل في مجال التنسيق والتنظيم والتشريع والدعم، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة والارضية الخصبة لعمل منظمات المجتمع المدني ، فضلا عن الحكومة والقطاع الخاص، لما لها من دور اساس في رسم وتنفيذ العديد من البرامج والاهداف المكمله لسياسات الحكومه وبرامج القطاع الخاص،وكذلك البرامج الاقتصادية كالقضاء على الفقر والتشغيل وغيرها.

المصطلحات الرئيسية للبحث / الفقر- الفقر متعدد الابعاد - الحرمان - التنمية المستدامة .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد 76
لسنة ٢٠١٤
الصفحات ٣٢٠-٣٤١

المقدمة

يمثل الفقر تحدٍ كبير تواجه البلدان ومنها النامية، لذا ظهرت الكثير من الدعوات في دول العالم بصورة عامة والدول النامية والعراق منها بصورة خاصة ، الى التوجه نحو سياسة الاصلاح الاقتصادي ، وتبني التحررية الاقتصايه والانفتاح وفقا لاليات وتنظيمات اصلاحية بغية تحقيق التنمية الشاملة، اما عملية توزيع ثمار النمو فانها ستحصل تلقائيا بتفاعل اليات السوق ودون تدخل الدولة ،الا ان هنالك اثار سلبية رافقت تلك البرامج والسياسات،انعكست على طبقات معينة ، فتطورت ظاهرة الفقر والتي تمثل ظاهرة عالمية تتجاوز المكان والزمان وتتخطى الثقافات ، فضلا عن كونها ظاهرة متعددة الابعاد تنجم عن اختلافات هيكلتة على مستويات عديدة ومتداخلة ، منها الدولة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة ، غير ان اهم العوامل التي ساهمت في انتشار الفقر وعملت على استمراره في العراق الاثار الناجمة عن تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي لما تنجم عليه من تقليص للانفاق الحكومي في مجال الخدمات ،الاجتماعية خاصة الخدمات الصحية والتربوية.

منذ فترة ليست ببعيدة نسبياً كان الفقر يعتبر ظاهرة اقتصادية ليست بجديدة يمكن التعايش معها، ولكن تطورت هذه الظاهرة وتسارع انتشارها في الدول النامية بشكل اكبر،مما ولد ازمات اقتصادية حقيقية، يتقدمها تفاقم ازمة الفقر وفي العراق بوجه خاص وعلى الرغم من انه يعد من البلدان الغنية جدا لوجود ثروات اقتصادية هائلة الا ان مؤشرات الفقر مازالت مرتفعة. لذا كانت هذه المشكلة التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه موضع اهتمامات الباحثين والمختصين، ليتأكد القول ان الفقر كان دوماً موضوعاً مركزياً للتنمية المستدامة ،ذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتهِ.

اهمية البحث

تأتي هذه الدراسة للوقوف على حقيقة الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العراقي ،ولكثرة ما تعرض له من اختلالات هيكلية وانخفاض مستويات المعيشة،لذا كان من المهم تحليل الفقر متعدد الابعاد ومسبباته، من اجل وضع السياسات التي تحد منه اوالقضاء عليه ،مما يستدعي متابعة تطور تلك الاختلالات واتجاهاتها في ظل سياسة الانفتاح،وتحديد النهج الملائم للاصلاح شبه المتكامل والمرافق لعملية التنمية المستدامة واستثمارها للفرص التي تتهيأ لها للحد من تلك الظاهرة،وصياغة الاولـــويات المطلوبة لتخفيف الفقر بشكل اكثر فاعلية .

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها"ان التطبيق غير الممنهج لبرامج الاصلاح الاقتصادي والدولي ادت الى التوزيع غير المتكافيء للموارد واستخدامها في العراق ،وقد انتج آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع كان اهمها تزايد حدة الفقر وتعددت ابعاده " .

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى عرض واقع الفقر للاسرة العراقية في ظل الحاجات الاساسية المقدمة من الدولة، في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية والسكن والعمل ، للوصول الى التقييم الفعلي والمنطقي لمستوى القصور ودرجته ودوره في اتساع دائرة الفقر التي وصلت اليها الاسرة العراقية بسبب النقص والحرمان في هذا المجال لذا فان اهم الاهداف التي يتضمنها البحث هي الاتي:

١. تحديد طبيعة الفقر واسبابه في البلدان النامية عامة ومنها العراق .

٢. تكوين صوره واضحه عن الحرمان وعلاقته بالفقر. مع عرض لابعاد الفقر والعوامل التي ساهمت في اتساعه .

٣. تكوين صورة موضوعية عن الاوضاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في العراق للقيام بتخطيط لاستدامة النمو، يكون على درجة من الواقعية .

مشكلة البحث

تعدد الاسباب والابعاد المختلفة التي تقف وراء ظاهرة تفاقم الفقر، ادى الى تعدد وجهات النظر للتخفيف منه ، فمشكلة الفقر والحرمان التي تؤثر في الحياة اليومية للمواطن العراقي ، والتي تتضمن المؤشرات المستخدمة لقياس مؤشرات الحرمان النهائي (الفقر متعدد الابعاد منها الصحة والتعليم والسكن والبنى التحتية)، واين يتركز في المحافظات وتحدد واقع الفقر للاسرة العراقية في ظل الخدمات المقدمة من الدولة ، في مجالات الصحة والتعليم والسكن والبنى التحتية.

١- الفقر متعدد الابعاد وواقعهُ في العراق

١-١ الاطار المفاهيمي للفقر متعدد الابعاد

تعد قضية الفقر (Poverty) من اهم التحديات التي واجهت البشرية منذ اقدم العصور،فلابد ربطها بالعنصر البشري ،فيعرف الفقر من هذه العلاقة بانه الحرمان من التنمية البشرية الاساسية ، أي ان اثره يكون على نوعية الحياة،وليس فقط على مستوى الدخل وتوزيعه لما له من اثر في معيشة الافراد والعمليات الانتاجية.

البنك الدولي عرف الفقر على انه" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " ، اي عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ، يتمثل بالحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في حقبة زمنية معينة(الفارس،٢٠٠١،ص:٢١) ، ويبدو أن هذا المفهوم قد بُني على مكونين أساسين هما الحد الأدنى ومستوى المعيشة ، كما يعتمد على المجتمع الذي يتم وصفه(البنك الدولي،١٩٩٠،ص:٤١)، كما ويلاقي ادخال اعتبارات عدالة توزيع الدخل اهتماماً خاصاً في الفكر الاقتصادي المعاصر في الدول النامية، نتيجة للاهتمام المتزايد بعدالة توزيع الدخول والثروات كونها قضية أنسانية واجتماعية هامة في حد ذاتها،وللتكامل بين انماء الدخل القومي وعدالة توزيعه تارةً،والتعارض بينهما تارة اخرى،لكونهما هدفين من الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية(عبد العزيز،١٩٨٢،ص:١٤٧).

والفقر الذي يعاني منه السكان هو أكثر بكثير من مجرّد نقصٍ في الدخل مثلما عرفه البنك الدولي.بل يمثل سلسلة متصلة من حلقات الحرمان والتي تشمل سوء الحالة الصحية وتدني مستوى التعليم و الافتقار الى الحصول على الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة والتغذية وظروف السكن ،والتجهيزات المنزلية المستدامة ،وإعاقة فرص مشاركة المواطنين في العمليّات التي تؤثّر على حياتهم ، بذلك يمكن ان يعرف الفقر المتعدد على انه ظاهرة معقدة ذات ابعادمتعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتأريخية.(باقر،١٩٩٦،ص:١٨) وبالنظر إلى جميع هذه العوامل يمكن أن نحدد صورة كاملة عن الفقر بدلا عن قياس حجم الدخل فقط.

١-٢ مؤشرات الفقر متعدد الابعاد في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي ضغوطا هيكلية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي،ما لبثت ان تحولت الى ازمة اقتصادية للظروف الصعبة التي عاشها من حروب وحصار اقتصادي،انتهت بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على موارد البلد،وبقيادة المؤسسات الدولية والدعوة لبرامج الاصلاح الاقتصادي والتحول الاقتصادي باتجاة السوق،علما بان الظروف غير الطبيعية التي خلفتها الحروب والأزمات شكلت عاملاً اضافياً يساهم في زيادة وتكريس حدة التفاوت في المستوى المعاشي للافراد وتوزيع الدخول. اذ ان تأثير الأزمة الاخيرة في الافراد كان داخل المجتمع تبعاً للمستوى الاقتصادي والمعاشي لهم، وبالتالي تبعاً لمستويات دخولهم. ورافق الحروب والأزمات المتنوعة التي مر بها البلد موجات من التضخم والارتفاع في المستوى العام للاسعار وهبوط في مستوى ومعدل الانتاج ومن ثم انخفاض في حجم المعروض السلعي، وتحولت هذه المشاكل الى مزايا لاصحاب الملكيات والثروات فساهمت في زيادة مواردهم. فيما انعكست بآثار سلبية على اصحاب الدخول المحدود، اذ عملت على زيادة حدة التناقص في دخولهم الحقيقية الى مقاربة الفقر الاكثر ملاءمة في وضع العراق، حيث تعتمد نسبة كبيرة من السكان على الاعانات الغذائية، والدعم الحكومي في الاسعار للسلع الاساسية (لاسيما اسعار المحروقات). كما ان السوق لا يعمل بشكل منتظم، والاقتصاد لايعمل على اساس مبادئ السوق بشكل مستقر وعقلاني، وسوق العمل يعاني من ضغوطاً كبيرة بسبب الوضع الامني وغير ذلك.

لكل هذه الاسباب، يكون اعتماد المنطق الاقتصادي في ظاهرة الفقر، والذي يبنى في اعتماد مفهوم فقر الدخل واحتساب خطوط الفقر على هذا الاساس غير مناسب، حيث ان خصائص الفقر في العراق اكثر تعقيداً وتداخلاً، ولا تتعلق احياناً كثيرة بالموارد الاقتصادية بل بعوامل اخرى مرتبطة بخصائص المرحلة الانتقالية والتدهور الحاصل في الخدمات والمؤسسات، والاضطراب الذي يعانيه المجتمع العراقي. وعلى هذا

الأساس، يبدو الفقر من منظور مستويات المعيشة، والحرمان البشري في مجموعة من الميادين (صحة، تعليم، سكن، خدمات، أمن، وموارد اقتصادية)، اكثر موضوعية واكثر ملاءمة للفقر المتعدد الابعد.

كما وان تشخيص حالة الفقر نتيجة الظروف التي شهدها العراق واعتماد سياسات اقتصادية غير صائبة،ادت الى الحالة التي اصبح فيها يعاني من كافة اشكال الفقر والحرمان الاقتصادي والاجتماعي،اذ ان عامة الفقراء مهمشون في المنظومة الاقتصادية الدولية،فهم باقون بلامان ولاضمان اجتماعي كافي،ومع إن الحكومة العراقية قد وفرت نظام شبكة الرعاية الاجتماعية لحماية الفقراء من هذه الاضرار،إلا انها لم تكن فعالة وشاملة لتشمل وبدقة من هم يحتاجون إلى ذلك النظام فعلاً،لانستغرب ونحن نطبق عملية التكييف الهيكلي وتعاظم دور المؤسسات الدولية في تحديد اوليات التنمية على حساب الانسانية ،والاصح على حساب حقوق الانسان العراقي.

نفطة الانطلاق تبدأ بمعرفة من هم الفقراء في العراق ومن ثم التوزيع الجغرافي للفقر على مستوى محافظات القطر من خلال مؤشرات مهمة وكمايوضحها جدول(١) :

جدول(١)اهم مؤشرات الفقر في العراق ٢٠٠٧

المؤشر		القيمة
خط الفقر (الف دينار/فرد/شهر)	الوطني	٧٦,٩
	الغذاء	٣٤,٣
	غير الغذاء	٤٢,٦
نسبة الفقراء(%)	الاجمالي	٢٢,٩
	الحضر	١٦,١
	الريف	٣٩,٣
عدد الفقراء (مليون نسمة)	الاجمالي	٦,٩
	الحضر	٣,٥
	الريف	٣,٤
فجوة الفقر(%)	الاجمالي	٤,٥
	الحضر	٢,٧
	الريف	٩,٠

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٩،ص:٨

يتضح من الجدول(١) انه بجمع كلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية ،فان خط الفقر المبني على اساس خط الفقر البالغ (٧٦٨٩٦) دينار عراقي وهو مايعني ان دليل الافراد الفقراء العراقي البالغ (٢٢,٩%) اعلى بنحو كبير من دليل الافراد الفقراء الدولي البالغ(١٣,٩%)والمعتمد على خط الفقر البالغ(٢,٥٠)دولار امريكي للشخص الواحد في اليوم،بذلك يعد خط الفقر الدولي اداة مقنعة غالبا ماتستخدم لاجراء المقارنات بين الدول .علما بان خط الفقر الرسمي في العراق البالغ (٧٦٨٩٦) دينار والمستند الى انفاق وحاجات السكان الفعلية هو الاكثر فائدة لتحليل اسباب ونتائج الفقر في العراق (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٩،ص:٩)

كما ويبين الجدول (١)ان فجوة الفقر والتي توفر معلومات تفيد في معرفة كم هو مستوى ابتعاد الاسر عن خط الفقر والتي قدرت بـ(٤,٥)مما يدل على ان استهلاك غالبية الفقراء قريب جدا من خط الفقر،وان التحسن النسبي في دخولهم او زيادة نصيبهم من الانفاق الحكومي على الخدمات العامة يستطيع انتشالهم من الفقر ،الان حجم الفجوة (والذي يمثل نسبة الافراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر اي نسبة الفراد الذين لايستطيعون تامين حاجاتهم الاساسيةالغذائية وغيرها)يتباين هذا المؤشر بين المحافظات، ففي حين يعد اكثر من(٤٠%)من سكان بعض المحافظات فقراء (المثنى(٤٩%) بابل(٤٩%) صلاح الدين(٤٠%))فكلما ازدادت نسبة الفقر تزداد فيها فجوة الفقر كما يبينها الجدول(٢) وكالاتي:

جدول (٢)ترتيب نسب الفقر وفجوة الفقراء في المحافظات

المحافظة	نسبة الفقر %	فجوة الفقر
المثنى	٤٩	١٤
بابل	٤١	٩
صلاح الدين	٤٠	١
كربلاء	٣٧	٧
واسط	٣٦	١٩

القادسية	٣٥	١
ديالى	٣٤	٧
ذي قار	٣٤	١
البصرة	٣٤	١
ميسان	٢٧	١
النجف	٢٥	١
نينوى	٢٣	٤
الانبار	٢١	٤
بغداد	١٣	٢
كركوك	١١	١
دهوك	٩	٢
سليمانية	٣	١
اربيل	٣	١
العراق	٢٣	٤,٥

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء،الطبعة الاولى ٢٠٠٩،ص:١٠.

اشارت نتائج المسح الاجتماعي الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عام٢٠١١ الى ان متوسط دخل الفرد في العراق لم يتجاوز(٥٣٨,٨)دينار عراقي ورقم قياسي(١٨١٣٠١.٧) لعام٢٠٠٣مقارنة بعام٢٠٠٠والذي سجل متوسط دخل الفرد(١٩٦٥,٩) دينار عراقي ورقم قياسي (٩٨٤٨٦.٤)اما عام ٢٠١٠ بلغ متوسط دخل الفرد بالاسعار الجاريه (5456837.9) مما يعني ان العوائل تعيش وضعا اقتصاديا متردديا(الجهاز المركزي للاحصاء، خارطة الحرمان،٢٠١١، ص:٣٤٣) ، وهذا مايوضحه جدول (٣).

جدول (٣) تطور متوسط دخل الفرد (بالأسعار الجارية والثابتة) للمدة ١٩٩٠ – ٢٠١٠

السنوات	متوسط دخل الفرد بالاسعار الجاريه(دينار)	متوسط دخل الفرد الحقيقي	الرقم القياسي العام للاسعار(١٩٨٨=١٠٠)
١٩٩٠	٢٦٧٩.٨	١٦٦٢.٤	161.2
١٩٩٥	٢٨٢٧٩٠.٠	٤٠٥.٢	69792.1
٢٠٠٠	١٩٣٦١٧١.٨	١٩٦٥.٩	98486.4
٢٠٠١	١٤٨٠١٣١.٤	١٢٩١.٤	114612.5
٢٠٠٢	١٣٥٦٤٥٣.١	٩٩١.٩	136752.4
٢٠٠٣	٩٧٦٧٩٣.٨	٥٣٨.٨	181301.7
٢٠٠٤	١٧٢٨٩٩٩.٤	٧٥١.١	230184.1
٢٠٠٥	٢٣٥٣٠٥٨.٢	٧٤٦.٤	315259.0
٢٠٠٦	٢٩٦٥٣٤٣.٢	٦١٣.٨	483074.4
٢٠٠٧	٣٣٧٢٤٤١.٨	٥٣٣.٦	632029.8
معدل النمو المركب للمدة ٩٠-٠٧ %	52.7	0.8	51.4
٢٠٠٨	5135262.7	٢٠٦٦٣,٩	24851.3
٢٠٠٩	4423686.0	١٨٣١٣,١	24155.1
٢٠١٠	5456837.9	٢٢٣١٦,٣	٢٤٤٥٢,٣

المصدر:المجموعة الاحصائية السنويةلعام (٢٠١١)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق.

٣-١ اسباب الفقر متعدد الابعاد في العراق

اما عن اهم الاسباب التي تقف وراء الفقر في العراق فيمكن احصاء جملة منها بما يلي:

١) انخفاض الأجر اليومي للفقراء مقارنة بارتفاع أسعار المواد والذي لايمكنهم من سد حاجاتهم الغذائية وحاجاتهم الضرورية الأخرى،وبرغم ارتفاع الأجور والرواتب في السنوات الأربع الماضية بعد عام ٢٠٠٣ إلا انها تسد جزءاً يسيراً من حاجات الناس بسبب ارتفاع أسعار المواد والوقود وانقطاع التيار الكهربائي المستمر، واضطرار الناس الى استخدام المولدات والتي تستنزف قدراً كبيراً من تلك الموارد(شبيب،٢٠٠٨،ص: ٢٠-٢٥).

٢) عدم ثبات الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله إدارة الاقتصاد العراقي على النحو الذي يؤدي إلى توجيه الموارد الطبيعية والبشرية إلى الاستخدامات ذات النفع العام وبشكل كفء.

٣) يظهر الفقر في العراق من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية مثل ضعف مستوى إنتاجية العمل للفرد الواحد ،وكذلك ضعف دوره في الناتج المحلي الإجمالي وهذا مرتبط بتخلف أدوات الإنتاج وتفشي الجهل والأمية وغيرها من العوامل، كما أن الحروب التي خاضها النظام السابق منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى بعد احداث٢٠٠٣ والتي أدت الى توقف عجلة الإنتاج وتدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعية والصناعية، وتعمق التمايز الطبقي واشتداد مظاهر الفقر وسوء التغذية بين السكان (حمادي،٢٠٠٤،ص:٢٤).

٤) تخلف وضعف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة أو القطاع الخاص، ويتجلى ذلك في انتشار الامية وهبوط مستوى التعليم وتخلف الخدمات الصحية والحصول على مياه الشرب الصالحة وتدهور قطاع الكهرباء وتخلف النقل والمواصلات والاتصالات أو التمتع بالثقافة العامة وبالحريات العامة والحقوق الأساسية.

٥) انتشار مظاهر الفقر في كل من المدينة والريف ولكنه أكثر انتشاراً في الريف وذلك بسبب الإهمال الذي تعرض له الريف العراقي ،وتركيز الاهتمام على بعض المدن الكبرى وخاصة العاصمة حصول تباين، ما أدى الى توزيع الفقراء بين الريف والحضر.اذ يسكن ثلثي السكان في الحضر غير ان نصف عدد الفقراء يوجدون

في الريف ممايكشف ان اوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مولدة للفقر ويتعزز ذلك الى حد ما بارتفاع الخصوبة أذ يبلغ معدل النمو السكاني (٣,٥%)سنويا في الريف مقارنة بـ(٢,٧%)في الحضر، كما وتتركز الانشطة الاقتصادية للفقراء في الريف في الزراعة والصيد والغابات(٥٦%)والبناء والتشييد (١٤%)ويمتهنون مهنا لاتتطلب مهارة وتعليما عاليين كالحرف اليدوية(١٧%)والمهن اليدوية(١٥%)ويعمل (٥٦%)من العامليين بعمر(١٠)سنوات فاكثر وبدون اجر غالبيتهم من النساء مايقارب من ثلثيهم في الفئتين الافقر.(وزارة التخطيط،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،٢٠٠٩، ص:١٠)

٦) معاناة أبناء الفئات الفقيرة من الأمراض الجسدية والنفسية والمصاعب اليومية التي يواجهونها وقد عانت هذه الفئات من ظلم واستبداد الحكومات المتعاقبة السابقة والتي غالباً ما ترفع يدها من الالتزام بقضايا هؤلاء الناس والدفاع عن مصالحهم واستعدادها لتوجيه العنف الحكومي ضدهم لحماية مصالح الفئات المالكة لوسائل الإنتاج والحاكمة في البلاد.

٧) نتيجة تزايد حالات القتل وانتشار النزاع المسلح وتصاعد موجه العنف فضلا عن تردي الوضع الامني ، ادى الى قتل معيل الأسرة وزيادة نسبة الارامل، اذ بلغت نحو ٣٥%من نفوس العراق، ونحو ٦٥%من نساء العراق، ونحو ٨٠%من النساء المتزوجات بين سن العشرين والاربعين،وهو سن الخصوبة والانجاب ، مما اثر كثيرا على حياة المراة وتغيير دورها الاجتماعي والاقتصادي والقيام بأعمال شاقة، ذلك كون المؤهل العلمي محدد اساسي لدخول سوق العمل ويعد احد مرتكزات التمييز في الدخول المكتسبة من العمل غير المؤهل .اضطرت اعداد كبيرة من النساء للعمل كأجيرات في مهن صعبة وشاقة ،وتحت ظروف عمل قاسية جدا وكانت هذه المهن تقتصر على الرجال .

٨) الارهاب تسبب في قتل المدنيين الابرياء من الاطفال والنساء،ويحارب اية فرصة لاستثمار طاقات البشر وتنميتها مما يؤدي الى اتساع رقعة الفقر،وينعكس على عدم توفير بيئة مستقرة للنمو الاقتصادي اوتوفير فرص العمل وتبديد ثروات البلاد في الانفاق الامني والعسكري بدلا من تنفق على الاستثمار لرفع مستوى المعيشة والتي تتطلب الاستثمار فيها لبناء الانسان.

٩) على الرغم من امتلاك العراق مقومات مهمة للانتاج الزراعي، الا إن هناك محددات رئيسة منها محدودية كميات المياه، وضعف استخدام وسائل الري الحديثة مِمَاانعكس على ضعف الانتاجية والانتاج الزراعي مقارنةً بالدول المتقدمة، مِمّا ولّد عجزاً غذائياً كونه اثقل موازين المدفوعات العربية لتغطية العجز الغذائي والذي يمثل أحد اهم الاختلالات الاقتصادية في القطاع الزراعي ،وهو في الوقت نفسه أبرز سماته ، الأمر الذي يؤدي الى عدم اعطاء القطاع الزراعية اهميته المستحقة كونه أصبح سلاحاً بأيدي الدول المخاصمة لهُ لتعميق حالة التبعية الاقتصادية الاقتصادية من جهة وعمقت ظاهرة الفقر من جهة اخرى .

١٠) الفساد له علاقة الوثيقة بالنمو الاقتصادي ،فيمكن التوصل الى ان الفساد يعد من الاسباب الرئيسة للفقر، فهو يعوق عملية النمو الاقتصادي من خلال التفاوت في توزيع الدخول ،والمتتبع لواقع عمل المؤسسات العراقية المعنية بمكافحة الفساد ومايصدر عنها من تقارير صحفية حول قيامها بالكشف عن العديد من حالات الفساد في مؤسسات الدولة واحالتها للقضاء سيجد انها ماتزال تخضع للاعتبارات السياسية والمحسوبية في عملها ، كما ان محاولات الباحثة العديدة لم تفلح في الحصول على أية احصاءات رسمية عن جرائم الفساد وانواعها ولا الضالعين فيها على الرغم من ان احدى المهام الاساسية لعمل تلك المؤسسات هي تعزيز مبدأ الشفافية وأكتفت بالاعتماد على ماينشر من تقارير صحفية او شبكة المعلومات والتي لايمكن الاعتماد عليها في تحليل واقع الفساد المسبب للفقر في العراق .

١١) البطاقة التموينية سلة الغذاء التي ساعدت المواطن على مواجهة جميع هذه التحديات رغم انها لا تكفي لسد جميع احتياجاتهم وماشكلته من ضمانة لأمنهم على مدى العقود الماضية، وقد ساهمت بشكل كبير في تأمين الطاقة الغذائية المطلوبة في تحقيق الأمن الغذائي حيث تشكل 15% من مجموع انفاق الاسرة الاستهلاكي بسعر السوق وحوالي 30% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي للخمس الأفقر من السكان ولم تقدم الدعم نفسه للشرائح الغنية التي لم تشكل الحصة التموينية 8% من مجموع إنفاقها الاستهلاكي ،وتخفيض مفرداتها وتقليص تخصيصاتها ادت الى الاضرار بكافة طبقات المجتمع على اختلاف مستوياتهم بالاخص اصحاب الدخول المحدودة.(وزارة التخطيط،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،٢٠٠٩ ص:٣٣)

١٢) يعمل نحو (٣٨%)من العرقيين البلغين اما بقية البالغين فلايعملون اما لانهم عاطلون عن العمل ونسبتهم (٥%)او خارج قوة العمل ونسبتهم (٥٧%)...(وزارة التخطيط،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،٢٠٠٩ ص:٢٩) ،لذا يعاني العراق من تزايد اعداد العاطلين عن العمل خاصة بين صفوف ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن،ودخول المرأة إلى سوق العمل.تزامنت هذه الحالة وبداية تحول

الاقتصاد العراقي من نمط التنمية المعتمد على الاقتصاد الموجه إلى تنفيذ ما سمي بسياسات الاصلاح الاقتصادي. الاعتقاد بأن حرية التجارة ستؤدي إلى النمو والازدهار الاقتصادي جعل الدول النامية والفقيرة– والعراق في طريقه لتطبيقها بعد تقديمه طلب للانتماء الى منظمة التجارة العالمية وقبوله بصفة مراقب- تسارع في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي واعتماد سياسات اقتصادية ذات توجه منفتح للعالم الخارجي،وعملية الانفتاح من شأنها تقود إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي،وتحقيق معدل اكبر في متوسط دخل الفرد الحقيقي،لخلق فرص جديدة للعمالة وتخفيض البطالة(زكي،١٩٩٥،ص: ٢٢٢) .

على اية حال فان التعرف على سبب الفقر يستلزم تركيز الاهتمام على الدخل، واسباب تناقصه،فضلاً عن اسباب اخرى ادت الى تفاقمهِ،كما وتنوع الخيارات لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والتي ترغب الدول بتحقيقها. اي ان معرفة المتغيرات السابقة الذكر تكمن في قدرتها على تمكيننا من معرفة سبب الفقر وما هي الاجراءات الواجب اتخاذها، أي ما هي السياسات التي يجب اتباعها للحد على الفقر وتحقيق النمو المستدام .

٢- الفقر متعدد الابعاد والحرمان

ينصرف الفقر بمفهومه العام الى تدني مستوى المعيشة للفرد والاسرة ،أي انه الحرمان المادي والذي تتجلى اهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية ،والمستوى التعليمي ،والافتقار الى السكن الملائم وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والاصول المادية الاخرى ، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والاعاقة والكوارث والازمات ، ويمكن ايضاً تشخيص انواع من الفقر وحسب ديمومتها ، ومعها فقر الصدمة وفقر موسمي وفقر دائم ، او تبعاً لطريقة القياس اهمها فقر نسبي وفقر مطلق وفقر مدقع ، ومنها الفقر الفردي والجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن. فالفقر هو الحرمان الشديد من الحياة الرضية ، والحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم ، والمعاناة من التعرض للمخاطر، كالمرض وقلة الدخل والتعرض للعنف والجريمة والتعرض للانتزاع من المدرسة ، وعدم قدرة الشخص على اسماع صوته وانعدام حيلته ، وانعدام او نقص الحريات المدنية والسياسية(باقر،١٩٩٦،ص:١). في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (***UNDP***) ، عُرف الفقر من منظور الدخل بأنهُ حالة الحرمان من بُعد واحد هو الدخل ، وانه لا يغطي إلا جزءاً بسيطاً من حالة الحرمان التي يمكن أن تصيب حياة البشر ، لذلك لا يمكن وصف حالة الفقر من جانب واحد من جوانب الحياة البشرية ، لأن الفقر الذي يتعلق بالدخل المنخفض إنما يرتبط بإخفاق ذلك المستوى من الدخل على توليد القدرات الملائمة للفرد ، وتلك القدرات تمكن الفرد من إدامة حياته بالمستوى اللائق ، ولذلك يمكن أن يكون الفقر ناتجاً عن عجز في قدرة الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية أو مقاومة أشكال أخرى من الصعوبات ، كالجوع والمرض والأمية وعدم امتلاك العمل وغيرها(البرنامج الانمائي للامم المتحدة،٢٠٠٠،ص:٤).

بينت الدراسات في مختلف بلدان العالم وجود ارتباط بين الفقر ومستوى المعيشة بشكل عام، وبين عدد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية،مثل حجم الاسرة، والعمر،والوضع في العمل،ومستوى التعليم، وما الى ذلك، وتستكشف الفقرات التي تلي ارتباط نسب الحرمان ببعض خصائص الاسر والافراد في العراق من خلال قياس مستويات المعيشة والتعبير عن ذلك بخرائط الحرمان من الحاجات الأساسية التي صنفت إلى ستة ميادين رئيسة هي: التعليم، والصحة، والبنى التحتية، والمسكن، وظروف المسكن، ووضع الأسرة الاقتصادي(الجهاز المركزي للاحصا،خارطة الحرمان ،٢٠٠٦،ص:٦-٧).

على الرغم من ان الفقر والحرمان داخل العراق موزع بشكل غير متساوي من الناحية الجغرافية وتشير النسب بوضوح الى ان المنطقة الجنوبية هي الاكثر حرماناً حيث ان نسب الحرمان فيها هي الاعلى بالنسبة لدليل مستوى المعيشة كونها كانت الاكثر معاناة لاسباب تتعلق بالحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج ،ومن الملاحظ ان نسب الحرمان للمنطقة الجنوبية تزيد بشكل محسوس عن نسب الحرمان المقابلة للمناطق الاخرى في اغلب الميادين(الصحة والتعليم والبنى التحتية وغيرهاوالتي سوف يتم التطرق لهالاحقا).

اما المنطقة الشمالية منطقة كردستان فقد كانت مشمولة بالحكم الذاتي حتى عام١٩٩١وبحكم مستقل بعدئذ.اما المنطقة الوسطى وبغداد العاصمة فقد سجلت ادنى نسب حرمان،في ضوء ذلك يكون من الطبيعي ان يتفاوت ترتيب الاقاليم حسب الميادين المختلفة ومن الطبيعي ان تختلف الاولويات بين اقليم وآخر.ان نسبة الحرمان تبلغ(٢٠%)لمنطقة بغداد تليها المطقة الشمالية ومن ثم المنطقة الوسطى تقفز الى(٤٣%)للمنطقة الجنوبية.(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان،٢٠٠٦،ص:١-٤).يوضحها الجدول ٤ وكالاتي:

الجدول (٤)الحرمان من الحاجات الاساسية حسب الميدان والمنطقة في العراق عام ٢٠٠٦

المنطقة	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	محيط المسكن	وضع الاسرة الاقتصادي	دليل مستوى المعيشة
نسبة الحرمان (% للاسر)							
الشمالية	٣٤.٩	٢٥.٣	٢٨.٤	١٩.٩	٢٣.٤	٥٢.٦	٢٣.٩
الوسطى	٣٥.٢	٢٣.٧	٥٧.٩	١٧.١	٣٣.١	٥٠.٥	٣٠.٥
بغداد	١٩.٣	١٦.٥	٤٦.٨	١١.٥	٣٩.٧	٤٥.٢	٢٠.٤
الجنوبية	٣٧.٨	٢٠.٠	٧٩.٥	٢٨.٩	٥٢.٨	٥٩.٩	٤٢.٩
العراق	٣١.٨	٢٠.٧	٥٨.٢	٢٠.١	٤٠.٤	٥٥.١	٣١.٢
ترتيب المناطق حسب نسبة الحرمان(١ للمنطقة الاقل حرمانا و ٤ للمنطقة الاكثر حرمانا)							
الشمالية	٢	٤	١	٣	١	٢	٢
الوسطى	٣	٣	٣	٢	٢	١	٣
بغداد	١	١	٢	١	٣	٣	١
الجنوبية	٤	٢	٤	٤	٤	٤	٤

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٠٦) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة اجزاء الجزء الاول:التقرير التحليلي ، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

تبلغ نسبة الحرمان على المستوى الوطني 35 % من الأفراد بحسب دليل ميدان الوضع الإقتصادي لعام ٢٠٠٦، وهي أعلى من نسبة الحرمان حسب الدليل العام ٢٠١١ بحوالي 30 %وتقل نسبة الحرمان عن المتوسط الوطني في الميدان الإقتصادي في خمس محافظات هي بحسب الترتيب من الأقل حرماناً إلى الأكثر حرماناً السليمانية، وبغداد، وأربيل، وكركوك، والأنبار .وهي نفسها المحافظات الأقل حرماناً حسب الدليل العام، يضاف إليها البصرة التي تأتي في الترتيب الخامس من اصل ست محافظات تقل فيها نسبة الحرمان عن المتوسط الوطني حسب الدليل العام .أما بالنسبة للمحافظات الخمس الأكثر حرماناً حسب دليل ميدان الوضع الإقتصادي للأسرة، فهي المثنى، وذي قار، ونينوى، والقادسية، وديالي .ثلاثة منها هي أيضا من بين المحافظات الخمس التي يسجل فيها أعلى نسبة حرمان حسب دليل مستوى المعيشة العام، وهي المثنى، وذي قار، والقادسية.في حين تقع محافظتا ميسان وبابل ضمن المحافظات الخمس الأكثر حرماناً حسب الدليل العام. (الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان، ٢٠١١،ص:١٤)

١ -١ تحليل ابعاد الحرمان المتصله بمستوى المعيشه

ان مشكلة الفقر والحرمان تشكل مأساة انسانية وان استمرارها قد يهدد الانجازات السياسية التي توصلت لها الدولة. كما وان والعامل الرئيس في هبوط مستوى المعيشة يعود الى ضعف الاداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة والمتمثلة بالماء والكهرباء والصرف الصحي.وسوف يتم تناول دليل التنمية البشري والذي يعد بمثابة مقياس مختصر للتنمية البشرية إذ يقيس متوسط الانجازات المتحققة ولثلاث ابعاد اساسية للتنمية البشرية وتتضمن(برنامج الامم المتحدة الانمائي،٢٠٠٧-٢٠٠٨،ص:٣٤٤):

- حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة .
- اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقا لمعدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين(ثلثا الاهمية)ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا(ثلث الاهمية).
- متوسط معيشي لائق ويتم قياسها وفقاللناتج المحلي الاجمالي للافراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي.

وقد تم تصنيف الأسر والافراد إلى خمس فئات مستويات معيشة على النحو الآتي(الجهاز المركزي للاحصاء ، خارطة الحرمان ،٢٠٠٤،ص:١٣٤):

١- مستوى معيشة منخفض جداً (حرمان عال جداً):قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين الصفر وأقل من٠.٧٥.

2- مستوى معيشة منخفض(حرمان عال):قيمة دليل مستوى المعيشة تقع ما بين ٠.٧واقل من ١

٣- مستوى معيشة متوسط(حرمان متوسط):قيمة دليل مستوى المعيشة ما بين١ وأقل من١.٢٥.

4- مستوى معيشة مرتفع (حرمان قليل):قيمة دليل مستوى المعيشة ما بين١.٢٥واقل من ١.٥

5- مستوى معيشة مرتفع جداً (حرمان قليل جداً): قيمة دليل مستوى المعيشة ما بين ١.٥ و٢.

ومادامت التنمية البشرية المستدامة تعبر عن تلبية حاجات الاجيال الحالية دون تعريض حاجات الاجيال المستقبلية للخطر ،اي انها تركز على الحاجات الاساسية وغير الاساسية وقد تم الترتيب الحالي لدليل التنمية البشرية ليقيس اوجه الحرمان المختلفة، والجدول (٦) يوضح النسب لدليل الحرمان وكلاتي:

جدول (٦) نسب دليل الحرمان

الميدان/السنه	٢٠٠٤	٢٠٠٧
التعليم	٢٨,٩	٢٨,٥
الصحة	٢٥,٧	٣٠,٠
البنى التحتية	٤٢,٩	٤٧,٩
المسكن	٢٩,٨	٢٤,٤
الوضع الاقتصادي العام	٤٠,٩	٣٤,٣
الدليل العام لمستوى المعيشة	٢٧,٧	٢٧,٨

المصدر:وزارة الخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء،برنامج الامم المتحدة الأنمائي، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق، ٢٠١١.

وفيما ياتي تحليل عناصر الحرمان المتصلة بمستوى المعيشة:

١. التعليم

التعليم من منظور التنمية المستدامة خلق راس المال الثقافي والاجتماعي الذي يعد اهم انواع الاستثمارفي حياة المجتمعات الانسانية، و مع انهيار النظامبعد عام ٢٠٠٣ تعرضت البنى التحتية للنظام التعليمه من مدارس وابنية ومعدات الى عمليات التدمير والنهب ، ففي دراسة (لليونسكو) تم اصلاح اكثر من 1900 مدرسة خلال النصف الثاني من عام 2003 لكن بقيت اكثر من1000 مدرسة محتاجة الى اصلاح ويشير تقرير (اليونسكو) انه حتى عام2006 كان هناك 4000 مدرسة بحاجة الى اعادة التاهيل و700 مدرسة بحاجة الى بناءً ،فضلا عن ذلك يعاني نظام التعليم من تدهور كفائة وتخلف وسائل الايضاح والمختبرات. وكما ان عوامل الفقر تدفع كثير من الناس الى تشغيل اطفالهم بعمر مبكر على حساب حقهم بالتعليم (الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان، ٢٠١١،ص:١٥).

وقد بلغت نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم حوالي28 % من إجمالي الأسر،وتشكل الأسر المصنفة ضمن فئة مستوى معيشة مرتفع،ومرتفع جدا حسب دليل التعليم حوالي40 % ، اي ما يقارب ضعفي هذه النسبة حسب دليل مستوى المعيشة 22 % ،وأكثر من مرة ونصف مقارنة مع نسبة الأسر المحرومة في الميدان نفسه .ويتكون دليل ميدان التعليم من مؤشرات تشمل :معرفة اللغات، ظروف ترك المدرسة او عدم الإلتحاق، والمسافة إلى المدرسة الابتدائية، والمسافة إلى المدرسة المتوسطة او الثانوية،والمستوى التعليمي للبالغين، ومتابعة الدراسة.أن أعلى نسبة من الحرمان لهذه المؤشرات هي في مؤشر المستوى التعليمي للبالغين حيث تبلغ نسبة الأسر المحرومة 53 % وتعتبر هذه النسبة المرتفعة نتيجة الرصيد المتراكم من الأمية والمستويات التعليمية المتدنية لدى المسنين من حقبات سابقة، وكذلك الاجيال الإضافية من ذوي المستوى التعليمي المتدني التي أنضمت اليهم في فترات الحروب والحصار منذ عام 1980 فقد واجه قطاع التعليم منذ ذاك التاريخ، قصوراً حاداً إثر إستنزاف الموارد في الحروب وفي مجالات لا تخدم التنمية البشرية .ومن الملاحظ أن مؤشرات ميدان التعليم المرتبطة بالمدى الزمني القصير الأمد، وهي مؤشرات متابعة الدراسة والمسافة إلى المدرسة، تشير إلى نسب حرمان أقل بشكل محسوس مما يعني تحسن المستوى التعليمي للبالغين مستقبلاً(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان، ٢٠١١،ص:١٧)

٢. الصحة

تقع فكرة الحق بالتمتع باعلى مستوى من الصحة يتطلب ذلك وجوب تلبية الاحتياجات الصحية للافراد وهي تشمل الحق في البقاء والحياة دون التعرض لمعاناة يمكن تلافيها ، والدولة مسؤولة في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع جميع مواطنيها بالعناصر الاساسية للعيش، وتشمل الخطوات التي يتعين على الدولة اتخاذها لتامين الممارسات الكاملة لهذا الحق وتكوين السياسات اللازمة وضمان تطبيقها لخفض معدلات

المرض والوفيات وتحسين جميع جوانب الصحة وتهيئة الظروف التي من شانها تامين الخدمات والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

تبلغ نسبة الأسر المحرومة حسب دليل الصحة حوالي27 % من إجمالي الأسر، هي نسبة قريبة من نسبة الأسر المحرومةحسب الدليل العام 28 % ويتصف ميدان الصحة في أن مؤشراته تنطبق على أقل من نصف الأسر اذ يقتصر مؤشري سوء التغذية والتقزم على الأطفال دون سن الخامسة، ويقتصر مؤشري الصحة الإنجابية على النساء المتزوجات وتسجل أعلى نسبة الحرمان في مؤشر المسافة إلى أقرب مركز صحي وتبلغ 45 % من الأسر، ويعود ذلك إلى الإهمال الذي أصاب قطاع الصحة خلال فترة الحصار قبل 2003وإلى الظروف غير الطبيعية بعد السنة المذكورة والتي أدت إلى إغلاق بعض المراكز الصحية أو انتقال الأطباء منها، من جهة ثانية،يلي ذلك تدهور الظروف الصحية في مكان العمل(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان، ٢٠١١،ص:١٨)

٣. البنى التحتية

لقد اتسمت سياسات وبرامج بناء وتوزيع خدمات البنى التحتية بإجحاف واضح .اذ ان التركيز كان على المناطق الحضرية،وخصوصا مراكز المحافظات مع إهمال واضح للريف .ففي عام 1980 استفاد 93 % من سكان الحضر مقابل 12 % من سكان الريف من المياه المنتجة، وحتى عام 1994 لم تتجاوز نسبة سكان الريف المستفيدين من خدمة الماء الصالح للشرب 41% لقد كان العراق قبل عام 1990 يستورد من المعدات والأدوات الخاصة للمياه والصرف الصحي بما يعادل 100 مليون دولار سنويا، في حين بلغ مجموع المساعدات التي حصل عليها العراق بعد عام 1991 وخلال خمس سنوات 10 ملايين دولار فقط وفي أواخر عام 2003 وفي وصف لحال البنى التحتية في العراق، اذ أشار الى اهمال عام نتج عنه تدهور كبير، ولايحصل معظم الشعب العراقي على الخدمات الأساسية وغالبا ما يلجأون بدلا من ذلك الى بدائل ذات تكلفة عالية للحصول على المياه والكهرباء بين 177 محطة لتوزيع المياه وللصرف الصحي هناك 34 محطة اعتبر أداؤها جيداو 98 محطة اعتبرت مقبولة(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان،٢٠١١،ص:١٩٥)

إن احد مصادر التراجع في مستوى كفاءة الخدمات كما ونوعا هو أن الدولة كانت منذ بداية الثمانينات تتعاقد مع شركات دولية لإجراء عمليات الصيانة، وبالمقابل أهملت بناء القدرات الوطنية، أي أن العراقيين ظلوا يعملون دون تدريب، إلى جانب ذلك فإن الاعتماد على تكنولوجيا عالية وسهلة الحركة وصغيرة الحجم نسبيا ولكن عالية الإنتاجية لمعالجة المياه والمعروفة بوحدات الضغط المتكاملة أدت الى صعوبة الاستمرار عليها لقلة صيانتها أثناء سنوات الحصار وعدم وجود العناصر البشريةالمدربة لصيانته.

تبلغ نسبة الأسر المحرومة حسب دليل ميدان البُنى التحتية حوالي 53 % من إجمالي الأسر، وهي النسبة الأعلى بين كل الميادين، وهي تزيد بشكل كبير عن نسبة الحرمان حسب دليل مستوى المعيشة والبالغة 28 % . ويعكس هذا الأولوية الكبيرة التي يجب إيلاؤها لتأهيل البُنى التحتية وتأمين خدمات المرافق العاملة للسكان.

ويمتاز هذا الميدان عن غيره من الميادين، في ان نسبة الأسر المحرومة جدا فيه تبلغ 21 % ، اي تبلغ تقريبا ستة أمثال نسبة الأسر المحرومة جدا حسب دليل مستوى المعيشة،كما ان نسبة الأسر المصنفة ضمن فئة مرتفعة جدا حسب هذا الدليل قليلة جداً ومساوية تقريبا لهذه النسبة بحسب دليل مستوى المعيشة 2 %خلافاً للميادين الأخرى حيث هذه الفئة أكثر أهمية .وبشكل عام، فإن الأسر المحرومة بحسب هذا الدليل تبلغ ثلاثة أمثال نسبة الأسر الأفضل حالاً والتي لا تزيد عن. 17 % .ويلاحظ أن هذا الميدان هو الأكثر تبايناً في نسب الحرمان ضمن مؤشراته إذ تتراوح هذه النسب ما بين 3 % لمؤشر توفر مصدر للكهرباء و 93 %لمؤشر إستقرار الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة .ويرجع إنخفاض نسبة الحرمان لمؤشر توفرمصدر للكهرباء إلى الجهود التي بذلت خلال عقدي السبعينات والثمانينات لتوسيع الشبكة العامة للطاقة الكهربائية .إلا أن 7% فقط من الأسر تحصل على الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة لفترة تزيد عن 16 ساعة يومياً، الأمر الذي يترتب عليه الحرمان من العديد من الحاجات الأساسية.(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان،٢٠١١،ص:٢٠)

٤. السكن الملائم

من المعروف ان المسكن الملائم حق من حقوق الإنسان وحاجة أساسية له،يجب تمكينه من الحصول عليه لجميع شرائح المجتمع وخاصة الهشة منها وفي المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ضمن بيئة صحية متكاملة الخدمات والمرافق فللمسكن دور مهم من وجهتي النظر الإقتصادية البحتة والرفاهية العامة.(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان،٢٠١١،ص:٢١٩)

تبلغ نسبة الأسر المحرومة حسب دليل المسكن حوالي29 % من إجمالي الأسر، وهي قريبة من نسبة الأسر المحرومة حسب الدليل العام 28 % من الأسر ولكن ما يلفت الإنتباه هو ان درجة التفاوت بين الأسر في ميدان المسكن هي أقل من الميادين الأخرى، حيث يتركز توزيع الأسر في الفئات الوسطى، وتتساوى تقريبا نسب الأسر المصنفة ذات مستوى منخفض جداً ومرتفع جدا حوالي . 7 % .في حين ان وضع المسكن لجهة مادة البناء وتوفر المرافق هي أفضل نسبيا .ويرجع هذا إلى أولويات مرتبطة بنوعية الحياة، سواء لجهة التناسب بينة حجم المسكن وحجم الأسرة، أو لجهة وسائل الراحة من توفر طاقة وتبريد، وهي مشكلة مركبة تتعلق بتوفر المرافق العامة والطاقة الكهربائية أو الغاز، وبالقدرة على تأمين التكلفة، أي مشكلة موارد وفقر، إذ أن معاناة 28 % من الأسر من الاكتظاظ وفق مؤشر حصة الفرد من غرف المسكن تؤكد وجود قصور في الوفاء باحتياجات المسكن لسنوات طويلة .وهذه النسبة يمكن أن تكون أكبر لولا حالاًتالهجرة الكثيفة إلى الخارج، وكثافة عدد الضحايا خلال الحقب الماضية. (الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان،٢٠١١،ص:٢٣)

٥. الغذاء

يترك مستوى الدخل الأثر الأكبر على حالات الحرمان الغذائي .ويعد ١٧% من العراقيين ضمن فئة الدخل الخمسية الأقل محرومون غذائياً(نسبة الفقر ٢٠%)لكن انتشار الحرمان الغذائي ينخفض بشكل كبير ليصل إلى 4% فقط بين العراقيين الذين يقعون في فئة الدخل الخمسية الثانية(بعد فئةالأقل دخلاً)في حين ينعدم الحرمان الغذائي تماماً في فئات الدخل العليا. كما يقترن الحرمان الغذائي بعمر رئيس الأسرة وحالته العملية بشكل واضح، فالأشخاص الذين يعيشون في أسر حجمها كبير يكونون أكثر عرضة لحالات الحرمان الغذائي لأن الفقر يقترن إلى حد ما بزيادة عدد أفراد الأسرة.(الجهاز المركزي للاحصاء،العجز الغذائي في العراق،٢٠١١،ص:٤)كما أن 7% من السكان يعانون من سوء التغذية،والعجز في الغذاء لم يتوزع بشكل متساوٍ في مناطق العراق المختلفة بالرغم من وجوده في كل المحافظات،تركز الحرمان بشكل اكبر في الأسر كبيرةً الحجم التي تقع ضمن فئات الدخل الدنيا والتي يرأسها أفراد أميون ويعملون في النشاط الزراعي .

٣- التنمية البشرية المستدامة والفقر البشري

٣-١ التنمية البشرية المستدامة

مفهوم التنمية البشرية والتنمية المُستدامة لا يبتعدان كثيراً عن مفهوم التنمية الاقتصادية (وفق معيار الدخل القومي)، فهما ناتجان عن المُقاربة التقليدية نفسها، وذلك بفرض ان هناك نمطا وحيداً للتنمية يجب اتباعه من طرف جميع البلدان ولا تكون التنمية فيها ممكنة الا بنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا ، وان الاستثمار في رأس المال المادي هو مفتاحها ،وان البنى الاقتصادية الناتجة عن هذا الاستثمار هي القادرة وحدها على انتاج التنمية.يتمثل السبب الرئيس وراء هذه المُقاربة التقليدية وعدّ التنمية البشرية والتنمية المُستدامة لا تبتعدا كثيراً عن التنمية المادية التقليدية، هو في تسخير رأس المال الطبيعي والبشري والمؤسساتي لرأس المال المادي، ويعود ذلك الى عدّ التنمية (المادية، والبشرية، والمُستدامة) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخلق رأس المال المادي وحده، وهذا ما يجعلها تفتقد الى مقاييس الاستدامة(رومانو ، ٢٠٠٣ ، ص٥٦).

ويتحتم على الاقتصاد المستدام الاستمرار في إحداث النمو مع التحسين النوعي في التكنلوجيا التي تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي من دون أن تزيد من كمية الموارد المستخدمة أو المستعملة في الانتاج ، فالفكرة الكامنة وراء الاستدامة هي الانتقال بدرب التقدم من النمو غير المستدام إلى التنمية التي تفترض فيها الاستدامة . فمن بديهيات الاستدامة ألاَّ يكون معيار النمو هو الكثرة والزيادة في كل شيء خاصة في السلع الاستهلاكية ومعدلات الدخل الفردي بل إن معيار النمو المستدام هو في العدالة البيئية والتوزيع المنصف للموارد مابين الدول وما بين الطبقات الاجتماعية في الدولة نفسها ،

إن التنمية البشرية المستدامة لاتحقق نموا اقتصاديا فحسب وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا،وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة لابتدميرها ، ويمكّن البشر بدلاً من تهميشهم ، وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء ، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم ، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم .

كما إن منهج التنمية البشرية المستدامة أوسع من مفهوم رأس المال البشري ؛ لأنه يتضمن معالجة المشاكل المتعلقة بالقضايا الديمغرافية والبطالة والرعاية الصحية والتعليم والبيئة بما يتجاوز القضايا المتصلة بالإنتاجية بشكل مباشر ، كما هو دأب مفهوم رأس المال البشري الذي لايتناول القوة العاملة من وجهة نظر اجتماعية شاملة بل يتناولها من وجهة نظر الناتج الحدي للعامل أو للشركة أو للقطاع نتيجة الاستثمار في العلم والتدريب ، فالمفهوم الأول يرتبط بالتنمية والمفهوم الثاني يرتبط بالربحية(www.SustainableHumanDevelopment,ص:١٣) كذلك يختلف عن منهج الحاجات الأساسية في الكيفية التي يتم بها معالجة قضايا الفقراء ، فبينما يقتصر منهج الحاجات الأساسية على ضرورة الوصول إلى الفقراء كفئة مستهدفة ، لغرض إمدادهم بضرورات الحياة ، نجد أن هذا المنهج يركز على دور البشر لكونهم كائنات فاعلة لا كفئات مستهدفة بتدخلات ذات طبيعة خيرية ، فهو يبدأ بالاعتراف بأن أهم موارد البلدان هي معارف سكانها ومهاراتهم وخبراتهم وثقافاتهم وطاقاتهم وإبداعاتهم .(السنبل، ٢٠٠١، ص:١٩)

إن آفاق ارتقاء التنمية البشرية ماتزال رحبة ، إذ يصعب التسليم بأن المفهوم قد وصل إلى مبتغاه ، وان التنظير فيه قد انتهى ، فهناك حاجة إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم المرتبطة به والتي تتطور باستمرار بسبب ماتفرضه العولمة من نتائج ، ومن ذلك إعادة التركيز على قضايا مثل أوضاع الأطفال والنساء والشباب وإعادة النظر بمفهوم الحكم الرشيد وأهمية أمن الإنسان وأثر الإرهاب ووسائل مكافحته في التنمية البشرية المستدامة.

كما ان الاستدامة في التنمية (التنمية المأمونة بيئياً) تعني: عدم تحميل الاجيال اللاحقة اعباء تنمية اليوم، وتعني ضرورة الحفاظ على البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، ومن ثم تعني بان موضوع البيئة اصبح ليس بالمتغير المستقل عن الاسلوب الذي يتبعه الانسان في حياته (التنمية اقتصادية)، بل هو دالة في ذلك الاسلوب إذ ان التنمية الاقتصادية تؤثر في الطبيعة ومواردها، والاخير يُعد القوة الدافعة (مُدخلات) للتنمية الاقتصادية.(عبد الحسن ،٢٠٠٤ ص٨١).

٣-٢ الفقر متعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة

إن الاندفاع نحو برامج الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق كان وما يزال يقوم على فرضية تحريك وحشد الإمكانات والطاقات المتاحة والممكنة وتوظيفها على النحو الذي يعجل ببلوغ غايات التنمية المستدامة وعلى توسيع خيارات الناس والمشاركة في التواءم مع المتطلبات البيئية نحو تنفيذ أنشطة تلك البرامج، ولم يتحقق لها المردود المطلوب في معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية .إلا أن علامات الإخفاق في ميادين سكانية واجتماعية متعددة صاحبت التوجه نحو تنفيذ أنشطة تلك البرامج، ولم يتحقق لها المردود المطلوب في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي نوعية الحياة السكانية، وبالأخص عند الفئات الفقيرة، حيث واصلت البطالة في الارتفاع سيما بين الشباب والنساء، كما ارتفعت تكاليف المعيشة لغالبية السكان، وانخفض الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة العامة والصحة الإنجابية والتعليم، واتسعت دائرة الاختلالات والفجوات بين المناطق والمجموعات والأفراد. فضلا عن ذلك فإن حراجة اوضاع الموازنة العامة للدولة والتزايد في الإنفاق على القطاع الامني وكذلك النزاعات السياسية وتبعات الحروب، تشكل مصدراً للقلق حول امكانية إحراز مكتسبات إضافية في المجالات التعليمية والصحية والثقافية.

اما بالنسبة للفقر ظاهرة متعددة الابعاد كما سبقت الاشارة إليه سابقا ،اذ تميل ادبيات التنمية الجديدة إلى الاخذ بمفهوم الفقر البشري لكونه اكثر تعبيراً عن الابعاد المتعددة لهذه الظاهرة من مجرد فقر الدخل. ولكن هذا التقدم في المفاهيم لم يقابله تقدم مواز بالقدر نفسه من الاهمية في الاتفاق عالمياً على تصميم وسائل قياس للفقر البشري يغطي الابعاد المتعددة، حيث لا يزال هذا العمل في بداياته. ويتميز في هذا المجال دليل الفقر البشري الذي طوره برنامج الامم المتحدة الانمائي والذي تعرض نتائجه في تقارير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج، وهو مصمم بالدرجة الاولى لأغراض المقارنات الدولية، فيما يمكن البحث في تصميم ادلة مكملة أو بديلة اكثر تفصيلاً وملاءمة للخصائص الوطنية تصلح لقياس الفقر البشري على الصعيد الوطني.

كما ان فلسفة السوق الحر والخصخصة وعدم تدخل الدولة، ربما يشكل المتغير المستقل المتسبب في البطالة والتفاوت في توزيع الدخل وارتفاع الاسعار والتي تعد كمتغيرات تابعة وتؤدي جميعا الى نتيجة مؤلمة وهي تعميق مشكلة الفقر وما تتبعه من اثار مثل تدني المستوى الصحي وسوء التغذية وارتفاع عدد الجياع ومن ثم الاوضاع السياسية والاجتماعية المُتردية ،واخيراً تدهور مستوى التنمية البشرية المُستدامة. اذن ففي قلب الاقتصاد المعولم الراهن يتم انتاج الفقر، فعملية اعادة البناء الاقتصادي وفق فلسفة السوق الحر والخصخصة ما لبثت ان افضت الى مستويات متزايدة من البطالة وهناك تحديات بيئية وبشرية تنبع من الفقر والحاجة، فللفاقة خطر على البيئة والانسان.

وهنا تكون الشروط الاساسية لتحقيق الضمان الاجتماعي في سياسة اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة،واجراء التحسينات اللازمة على الظروف المعيشية. وزيادة الاهتمام بتقديم الضمان الاجتماعي سوف يكون من الاسهل على الفقراء مواجهة الصعوبات،على الاقل لبعض الوقت،ولكن ان كانت السياسات المتبعة في تقديم الضمان الاجتماعي متدنية، عندها سيصعب على الفقراء مواجهة المشاكل والمخاطر التي تعترضهم(حمزه،٢٠٠٢،ص:٢٥). لذا يجب ان يكون الاهتمام بقياس الفاقة (الفقر) ضمن اولويات السياسات القائمة.

لعل من اهم اولويات البعد البشري من اجل تحقيق التنمية المستدامة هي التقليل والتصدي لقضية الفقر التي تشمل عدم كفاية فرص الحصول على الموارد ومياه الشرب والعناية الصحية والسكن الميسور والمامون والتعليم والحقوق المدنية والسياسية ، وبغية معاجة الفقر وتحقيقا للتنمية المستدامة وتوفير بيئة صحية للجميع فان التنمية المستدامة تدعو الى تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها. ومن شأن التثقيف في مجال البيئة أيضًا أن يبني قاعدة معارف أفضل لصنع القرارات المستنيرة .كما أن زيادة اعتمادات الموارد المالية للمؤسسات البيئية الوطنية ستمكن السلطات المحلية من أداء مسؤولياتها الحاضرة ومواجهة أي مشاكل ناشئة.

كما ويشكل الرأسمال البشري والشباب من السكان أحد الأصول الهامة وتشكل زيادة الالتزام بالاستثمار في التعليم والتدريب وفي الصحة والسكن على كل المستويات، مكونًا رئيسيًا في أية إستراتيجية للتنمية المستدامة .وظهور التغيير العلمي والتقني السريع مع بروز تكنولوجيات جديدة مثل تلك المتصلة بالمعلومات والاتصال والتكنولوجيا الإحيائية .

بناءا على ذلك فان الفقر سيكون بمثابة قيد كبير يحد من النموالاقتصادي، ولاسيما من خلال الطريقة التي يؤثر فيها الفقر على الموارد المحلية والمجودات البيئية المتاحة، ولذلك كانت الانماط التنموية معتمدة على نحو رئيس على الضغط على الموارد البيئية المتاحة وتصدير الموارد الاولية (اقتصادات احادية الجانب) لتعظيم العائد المالي لسد متطلبات المجتمع الاساسية ومعتمدة في ذلك على الخبرات الاجنبية وعلى القروض والمساعدات الخارجية، ومن ثم كانت النتيجة هي تنمية غير مُستدامة انعكست في تحميل الاجيال اللاحقة اعباء مالية وايكولوجية (ديون خارجية وتلوث بيئي). هكذا يساهم الفقر في تردي البيئة ومن ثم انخفاض الدخل وانخفاض المستوى الصحي والثقافي والمعاشي للانسان وتحميل الاجيال اللاحقة اعباء ثقيلة تساهم جميعا في تعثر التنمية الاقتصادية، وهكذا تستمر هذه العملية مكونة الحلقة المفرغة للفقر والتي لا تؤدي الا لمزيد من الفقر والتنمية غير المستدامة.

لقد تم تحديد خط الفقر الوطني بإعتباره يساوي كلفة الإحتياجات الغذائية الأساسية بحوالي 34 ألف دينارا شهريا للفرد .وعلى أساس إنفاق الأسر التي تقع عند خط فقر الغذاء، قُدر خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بحوالي 43 ألف ديناراً للفرد الواحد شهرياً .أي أن خط الفقر في العراق ما يقارب 77 ألف دينار للفرد شهريا .ووفقا لخط الفقر هذا تبلغ نسبة الفقر في العراق 23 % من السكان(و 16.5 %من الأسر)ويبلغ عدد العراقيين الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر حوالي سبعة ملايين فرد. وقد أستند دليل مستوى المعيشة إلى هذه النتائج في بناء الدليل، حيث أعتمد متوسط إنفاق الفرد ليكون أحد مكونات دليل ميدان الوضع الإقتصادي للأسرة .وقد أعتمد الدليل خط فقر الدخل هذا نفسه، بصفته عتبة الحرمان بالنسبة لمؤشر متوسط إنفاق الفرد، حيث أعتبرت الأسرة – الفرد محرومين إذا وقعت ضمن الربع الأدنى من توزع الإنفاق 25 % ونسبة الفقر حسب خط الفقر23 % .(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر،٢٠٠٩،ص:١٤-١٧)

تعتمد دراسة مستويات المعيشة تعريفاً للفقر متعدد الأبعاد يشمل الجانب النقدي(الدخل والإنفاق)، وجوانب أخرى-كما تم توضيحها سابقاً-، لذلك فإن النتائج لا تتطابق تماما .وتتضمن الميادين التي تدخل في بناء دليل مستوى المعيشة ميدان الوضع الإقتصادي للأسرة، والذي هو بدوره أكثر إتساعا من تعريف الفقر (بحسب خط الفقر)، إذيتضمن دليل هذا الميدان خمسة مؤشرات – كما سبق بيان ذلك إحدها متوسط الإنفاق، والأخرى تتعلق بملكية الأصول والسلع، والعمل .لذلك فإن دليل ميدان الوضع الإقتصادي، والذي هو أقرب إلى فقر الدخل من دليل مستوى المعيشة العام، إلا أنه مع ذلك أوسع منه .ولذلك تتفاوت النتائج هنا أيضا وإن بدرجة أقل.ان الحرمان في العراق أوسع من مسألة فقر الدخل، وانه أكثر حدة في مجالات أخرى – غير الدخل .وقد سبق عرض ذلك بشكل تفصيلي في الأقسام السابقة عند عرض ميادين الحرمان ومؤشراته بطريقة مفصلة.

من ناحية أخرى، فإن نسبة الحرمان في ميدان الوضع الإقتصادي نفسه هي أعلى من نسبة الحرمان بحسب الدليل العام، وأعلى بشكل محسوس من نسبة الفقر بحسب خط الفقر .ويعود هذا إلى بنية دليل ميدان الوضع الإقتصادي ومؤشراته، حيث ان نسبة الحرمان في بعض هذه المؤشرات هي أعلى مما هي عليه فيما يخص نسبة الحرمان حسب متوسط الإنفاق، وهو ما يؤدي إلى إرتفاعها عند ملاحظة المؤشرات الإضافية .ويظهر ذلك من خلال قراءة نسب الحرمان بحسب المؤشرات الأفرادية للميدان(الجهاز المركزي للاحصاء،خارطة الحرمان،٢٠١١،ص:٢٧).

لكل هذه الاسباب، يكون اعتماد المنطق الاقتصادي في مقاربة ظاهرة الفقر، والذي يبنى في اعتماد مفهوم فقر الدخل واحتساب خطوط الفقر على هذا الاساس غير مناسب،حيث ان خصائص الفقر في العراق اكثر تعقيداً وتداخلاً، ولا تتعلق احياناً كثيرة بالموارد الاقتصادية بل بعوامل اخرى مرتبطة بخصائص المرحلة الانتقالية والتدهور الحاصل في الخدمات والمؤسسات، والاضطراب الذي يعانيه المجتمع العراقي. وعلى هذا الأساس، تبدو مقاربة الفقر من منظور مستويات المعيشة، والحرمان البشري في مجموعة من الميادين (صحة، تعليم، سكن، خدمات، أمن، موارد اقتصادية... الخ)، اكثر موضوعية واكثر ملاءمة من المقاربات الأخرى. كما ان توزع الاسر (والافراد) حسب مستويات المعيشة الخمسة، حيث يظهر ان الأسر التي تحتل مراتب مستوى معيشة متوسط حسب الدليل المعتمد تشكل النسبة الاكثر اهمية، في حين تشكل الأسر التي تعيش في مستوى معيشة منخفض جداً بمقدار يزيد قليلاً على ٥%في الوقت الذي لا تشكل المصنفة ذات مستوى معيشة مرتفع جداً سوى ٢% من الأسر،اما الجانب الصحي فان نسبة مهمة من الأسر(% 45)إلى المستشفيات العامة، بينما يتجه(% 17)إلى العيادات والمجمعات الطبية الخاصة عند إصابة أحد أفرادها بالمرض.(الجهاز المركزي للاحصاء،تقرير مسح شبكة معرفة العراق،٢٠١١،ص:٣٤٠)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يشكل سببا رئيسا لتعثر التقدم نحو تحقيق أهداف الالفية الثالثة للتنمية، وبالذات الأهداف الخاصة بتعميم خدمات الصحة الإنجابية والتعليم والتغذية .علاوة على ذلك، فإنه سيبقى إلى حين هاجساً لصناع القرار المعنيين بتوسيع فرص العمل والقضاء على الفقر ومواجهة تحديات البيئة.

٢. بالنسبة لميدان التعليم، يلاحظ أن المؤشر الأعلى نسبة في الحرمان هو مؤشر المستوى التعليمي للبالغين حيث تعاني أكثر من نصف الأسر من الحرمان فيه .ونظرا إلى هذا المؤشر يعكس رصيد ما تراكم من جهود تعليمية على مدى عقود عديدة، يؤشر إرتفاع نسبة الحرمان فيه إلى ما واجهه قطاع التعليم منة قصور وخاصة منذ ثمانينات القرن الماضي إثر استنزاف الموارد في الحروب وفي مجالات لا تخدم التنمية البشرية .ومن الملاحظ أن مؤشرات ميدان التعليم المرتبطة بالمدى الزمني القصير الأمد، وهي مؤشرات متابعة الدراسة والمسافة إلى المدرسة، تشير إلى نسب حرمان اقل بشكل محسوس مما يعني تحسن المستوى التعليمي للبالغين مستقبلا.

٣. ويتصف ميدان الصحة في أن خمسة من مؤشراته الستة تنطبق على اقل من نصف الأسر، إذ يقتصر مؤشرا سوء التغذية والتقزم على الأطفال دون سن الخامسة ويقتص مؤشرا الصحة الإنجابية على النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج وأنجبن مولودا
حيا خلال السنتين السابقتين .ويرجع انخفاض نسبة الإشباع لمؤشر المسافة إلى اقرب مركز صحي أولى أو طبيب إلى الإهمال الذي أصاب قطاع الصحة خلال العقدين السابقين لسنة 2003 ، من جهة، وإلى الظروف غير الطبيعية بعد السنة المذكورة والتي أدت إلى إغلاق بعض المراكز الصحية أو انتقال الأطباء منها، من جهة ثانية .وتبلغ نسبة الأسر المحرومة، التي يبعد اقرب مركز صحي أولى أو طبيب عن مسكنها بأكثر من كيلومتر واحد،33 % في مراكز المحافظات و 40 %في بقية الحضر و 73 %في الريف.

٥- وميدان البنى التحتية هو الميدان الأدنى إشباعا من حيث إنخفاض متوسط قيمة دليله وإرتفاع الحرمان فيه، .ويرجع انخفاض نسبة الحرمان لمؤشر توفر مصدر للكهرباء إلى الجهود التي بذلت خلال عقدي السبعينات والثمانينات لتوسيع الشبكة العامة للطاقة الكهربائية .إلا أن 7 % فقط من الأسر تحصل على الطاقة الكهربائية من الشبكة العامة لفترة تزيد عن16 ساعة يوميا، الأمر الذي يترتب عليه الحرمان من العديد من الحاجات الأساسية، وفي مقدمتها التبريد والتدفئة والإضاءة ومشاهدة التلفزيون، التي يتم إشباعها عن طريق أجهزة تعمل بالطاقة الكهربائية .ورغم أن الكثير من الأسر تلجا إلى مصادر أخرى بديلة للطاقة الكهربائية، فان ذلك، إضافة إلى ما يتطلبه من كلف وجهود إضافية محسوسة، يعمل في معظم الأحوال على التخفيف من حالة الحرمان التي تعيشها الأسر لكنه لا يُزيلها.

التوصيات

١.بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.

٢.المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.

٣.يعد الحكم الرشيد أساساً للرفاه وللتنمية المستدامة، إذ أن شفافية وتعاون وفعالية المؤسسات الحكومية أمر أساسي في عملية تواصل الحكومة العراقية مع شعبها .وتعد المؤسسات البناءة أساساً للازدهار الاقتصادي المستدام والمنصف في السنوات المقبلة، كما أن سيادة القانون والنظام القضائي العراقي مهمة جداً لتعزيز ثقة الشعب في المؤسسات العراقية ومحاربة الفساد.

٤.التركيز على تطوير شبكة الطرق وربط الأقاليم ببعضها، لضمان توصيل السلع إلى الأسواق؛ فالنمو الاقتصادي يولد وظائف للعاطلين عن العمل، ويرفع من مستويات الدخل، وهي ما يحقق بدوره المزيد من التنمية في قطاع الصحة والتعليم، وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومِن ثَمّ القضاء على أسباب الفقر، وهي كلها شروط مسبقة للتنمية المستدامة.

٥.يتم إنفاق الموارد على البنية التحتية والخدمات التي يحتاجها الفقراء. وليس على الخدمات التي تعتقد الحكومة احتياج الفقراء لها؛ مما يعني أهمية جمع البرلمان لبيانات توضح احتياجات الفقراء، ومطالبه لاختزال فقرهم، ولتحديد أفضل تخصيص للموارد العامة ليلبي هذه الاحتياجات.

٦.يتطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة من الحكومة ان تمارس ادواراً جديدة تتمثل في مجال التنسيق والتنظيم والتشريع والدعم، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة والارضية الخصبة لعمل منظمات المجتمع المدني بوصفها احدى الاسس الثلاث التي تستند عليها التنمية البشرية المستدامة، فضلا عن الحكومة والقطاع الخاص، لما لها من دور اساس في رسم وتنفيذ العديد من البرامج والاهداف المكمله لسياسات الحكومه وبرامج القطاع الخاص، والمتمثله في برامج التوعية السياسية ودعم حقوق الانسان، وكذلك البرامج الاقتصادية كالقضاء على الفقر والتشغيل وغيرها.

٧.ينبغي توجيه الإهتمام أكثر بالريف حيث ترتفع نسب الحرمان وتنخفض نسب الرفاه، عبر تحسين فرص كسب الدخل المستدام، وإطلاق عملية التنمية الريفية،وتحسين ظروف الإنتاج وزيادة الإنتاجية الزراعية وضخ المزيد من الإستثمارات في المشاريع الزراعية.

٨.تعويض الاضرار الناجمة عن التدهور في البنى التحتية للتربية والتعليم بسبب الحروب والعنف والإرهاب، لاسيما اعادة تأهيل المباني والمختبرات واعادة تغذية الكادر البشري.

٩.وضع خطة استثمار في القطاع التربوي على المدى القصير والطويل في الوقت نفسه، نظرا للطبيعة الاستراتيجية للقطاع التعليمي، وللطابع الهيكلي والبعيد المدى للمشكلات التيبعاني منها.

١٠. التركيز على الإدارة الصحية القائمة على النتائج ولاسيما للفئات والأماكن المحرومة، التي يمكن في ضوئها القيام بصورة منهجية بإعداد مؤشرات لرصد البرامج التقنية والخطط التنفيذية الصحية وتقييمها، وتطوير إنظمة المراقبة والترصد.

١١. العمل على تعديل التباين الملحوظ بين الريف والحضر وبين مختلِف المحافظات، والتصدي لأوجه الغُبْن في توزيع الموارد البشرية والمالية الموجودة في داخل النظام الصحي والتعليمي والبنى التحتية. مع إستمرار وتعزيز الدور التمكيني للدولة في مجال تقديم خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي.

المصادر

www.SustainableHumanDevelopment::Archive of Articles.
١) أمين،د.سمير ،(1973)،التطور اللامتكافيء ،ترجمة ،برهان غليون ،بيروت ،دار الطليعة للطباعة ،الطبعة الرابعة.
٢) باقر،د.محمد حسين،(١٩٩٦)،قياس الفقر في دول اللجان الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا،الاسكوا،عمان ،الاردن.
٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ،نيويورك:مطبعة جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٠.
٤) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،نيويورك:مطبعة جامعة أكسفورد.
٥) البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٠.
٦) تقرير عن التنمية في العالم، (1996) ، من الخطة إلى السوق ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير،مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة،مصر.
٧) التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفا ووسيلة ،
٨) حمادي ، إسماعيل عبيد ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٤ .
٩) حمزة،كريم محمد،(٢٠٠٢)، الفقر تطور مؤشرات الاطار المفاهيمي،الغنى الفقر في الوطن العربي وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية،بيت الحكمة،بغداد،العراق.
١٠) رومانو ، دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، ترجمة االمركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ، ٢٠٠٣.
١١) زكي،د.رمزي،(١٩٩٥)، أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية في الوطن العربي،ندوة عقدت بإشراف الامانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا)، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،شباط.
١٢) زكي،د.رمزي،(١٩٩٨)،الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،دار المعرفة، الكويت.
١٣) شبيب، عادل عبد الزهرة،٢٠٠٨، بعض مظاهر الفقر في العراق،جريدة المدى الاقتصادية، بغداد ،العراق.
١٤) شخاترة،د.حسين،(٢٠٠٠)واخرون،البطالة والفقر:واقع وتحديات ،مؤسسة عبد الحميد شومان ،عمان، الاردن.
١٥) شلاش،د.امال،(٢٠٠٢)،دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى،الفقر والغنى في الوطن العربي ،وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية،بيت الحكمة،بغداد ،العراق.
١٦) الطويل ،د.رواء زكي يونس .(٢٠٠٤) ،"الخصخصة ودور المنظمات والاتفاقات الدولية. ضمن سلسلة بحوث (خصخصة الاقتصاد العراقي :الواقع ... الاشكالية ... المستقبل، تأليف غانم محمد واخرون، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل، مطبعة الموصل، الطبعة الأولى.
١٧) عبد الحسن ، صلاح ، "الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بيت الحكمة ، بغداد،٢٠٠٧
١٨) عبد العزيز ،د. فرج ،(١٩٨٢)، سياسة توزيع الدخول في الدول النامية، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، العدد١.
١٩) عبد العزيز عبد الله السنبل ، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، الرياض ،2001.

٢٠) العجز الغذائي في العراق،٢٠١١،الجهاز المركزي للاحصاء
٢١) الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، ط١ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١.
٢٢) اللجنة الآقتصادية وألآجتماعية لغربي أسي،ا(٢٠٠٠) ،ألآثر الآجتماعي لآعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، ألآمم المتحدة ، نيويورك.
٢٣) المجموعة الاحصائية السنوية(٢٠٠٧)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق.
٢٤) المجموعة الاحصائية السنوية(٢٠١١)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، العراق.
٢٥) مجموعة من علماء الاجتماع ،(٢٠٠٤)،اللامساواة العالمية ،ترجمة فالح عبد القادر حلمي،بيت الحكمة،جمهورية العراق،بغداد.
٢٦) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٠٦) ،خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، دراسة في ثلاثة اجزاء،الخلاصة التنفيذية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
٢٧) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٠٤)،خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
٢٨) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠١٠-٢٠١١).
٢٩) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر،الطبعة الاولى ٢٠٠٩.
٣٠) وزارة الخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء،برنامج الامم المتحدة الأنمائي، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق، ٢٠١١،دراسة في ثلاث اجزاء.

Multi-dimensional poverty and sustainable human development in Iraq

Abstract

The problem of poverty and deprivation constitute a humanitarian tragedy and its continuation may threaten the political achievements reached by the State. Iraq, in particular, and although he is one of the very rich countries due to availability of huge economic wealth, poverty indicators are still high. In addition, the main factor in the decline in the standard of living due to the weakness of the government's performance in the delivery of public services of water, electricity and sanitation. Thus, the guide for human development has been addressed which express the achievements that the state can be achieved both on a physical level or on the human level, so in order to put appropriate strategies and policies aimed at eliminating this phenomenon or mitigate the severity. And includes the most important indicators used to measure the finale indicators of deprivation (multi-dimensional poverty including health, education, housing and infrastructure), The study found the most effective dimensions on poverty and where it is most concentrated in governments and the status quo of poverty for a family of Iraq in light of the services provided by the state. Achieving sustainable development by the government requires performing new roles in the fields of coordination, regulation, legislation and support, so as to create the necessary conditions and fertile ground for the work of civil society organizations, as well as the government and the private sector due to its vital role in the formulation and implementation of many complementary programs and goals of the government policies and programs and the private sector, not to mention the economic programs such as eradicating poverty, employment and others. .

Keywords: Deprivation, Sustainable ,development ، Multi-dimensional poverty ، Poverty